

معالي وزير العمل الأكرم

الموضوع : إعادة هيكلة شركاتنا والاستغناء عن الجزء الأكبر من الموظفين.

تحية واحترام وبعد،

نحن شركات السياحة والسفر العاملين بالقطاع السياحي منذ سنوات عديدة، وحيث أننا من القطاعات المتوقفة تماماً عن العمل من جائحة كورونا والتي أمت على كافة القطاعات عامة وعلى قطاعنا بشكل خاص، حيث كان لها الأثر الأكبر من خلال تلك الظروف القاهرة والتي واكبت المملكة الأردنية الهاشمية خاصة والعالم أجمع، إذ إن أعمالنا تنعكس سلباً أو إيجاباً بكافة الظروف المحيطة الاقتصادية والسياسية منها وقد كان آخرها صحياً وبجائحة كورونا مع الإشارة إلى أن أعمالنا تعتمد على التعامل مع كافة أنواع السياحة من صادرة ووافدة وبيع تذاكر وحج وعمرة وسياحة داخلية .

وأمام إغلاق كافة منافذ ومعايير المملكة الأردنية الهاشمية منذ تاريخ 2020/3/17 والتي هي المغذي الأساسي لقطاعنا السياحي وأمام تلك الظروف الاستثنائية القاهرة والتي امتدت حتى تاريخه وحيث إن الكادر الوظيفي لدينا مؤهل فقط على التعامل مع كافة أنواع السياحة وذلك بحكم طبيعة عملنا مع تلك الانواع من السياحة، وعليه نود أن نبين لمعالكم ما يلي :

أولاً : إن المعاناة التي لحقت بقطاع شركات السياحة والسفر من جراء جائحة كورونا قد وضع شركاتنا على المحك والتي تتمثل بالكادر الوظيفي والذي يقع على عاتقها خلال تلك الظروف، والذي لا يخفى على أحد بأن العمل في قطاعنا يعتمد على المواسم السياحية المتقطعة إلا أننا نعمل على إستدامة العمل للموظفين، وذلك على الرغم من عدم وجود موسم سياحي متصل وذلك رغبة منا في تأطير العمل لجعلها من المهن الأساسية والدائمة والتي نعمل معاً على تخفيض نسبة البطالة في المملكة حيث إن شركاتنا تعمل على تشغيل آلاف الموظفين وبمتوسط رواتب لا تقل عن 1000-1200 دينار شهرياً للموظف الواحد.

ثانياً : قامت الشركات بالامتنثال لكافة أوامر الدفاع الصادرة بموجب قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992 والمتعلقة بحقوق العاملين لديها بموجب أمر الدفاع رقم 6 لسنة 2020 وأمر الدفاع رقم 9 لسنة 2020 وقد راعت كافة الحقوق العمالية وفقاً للأصول والقانون ولأوامر الدفاع وتعليماتها.

وبالتناوب وحيث أن قطاع الشركات السياحية وإن كانت متوقفة تماماً عن العمل ومدمرة فإنها كذلك آخر تلك القطاعات المتعافية من تلك الجائحة خصوصاً وأن أعمالنا ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع السياحة الخارجية وحركة المطارات العالمية، وإن كافة الظروف والدراسات الطبية والاقتصادية والمتعلقة بقطاعنا والقطاعات المرتبطة به كالطيران على سبيل المثال من القطاعات المتوقع تعافيه على أقرب تقدير في منتصف عام 2022 في أفضل الظروف والأحوال، وعليه لكل ما تقدم سابقاً فإننا نضع بين أيديكم تلك الملاحظات راجين أخذها بعين الاعتبار وللأسباب التالية :

أولاً : إن التغيرات الطارئة التي واكبت العالم سوف تنعكس على قطاع الشركات السياحية صحياً واقتصادياً إذ إن الرغبة للتوجه إلى وجهات سياحية مختلفة سوف تصطدم بالظروف الاقتصادية تارة أضف إلى المخاوف الشخصية من السفر تارة أخرى، والتي سوف يسود جل السائحين وعدم رغبتهم بالتوجه إلى المناطق السياحية

وهو ما ينعكس حتماً على القطاع السياحي لنقف حائرين وعاجزين عن تسديد كافة الإلتزامات المالية للسنة القادمة على أقل تقدير .

ثانياً : إن العاملين لدينا قد أصبحوا بحكم الأمر الواقع بحكم المتوقفين حكماً عن العمل، وذلك لعدم وجود أية أعمال يقومون بها في ظل تلك الظروف، إذ لا يوجد هناك أي أعمال يمارسونها في ظل عدم وجود أية أعمال سياحية وعدم امكانية عمل العاملين لدينا سواءً عن بعد و/أو من خلال العمل المباشر وذلك لعدم وجود أية أعمال يمارسونها بالأمد القريب .

وعليه ولكل ما أبدئ من أسباب ومنعاً لإنهيار شركاتنا وتحميلنا أكثر مما يحتمل في ظل الظروف القاهرة، فإننا نلتمس من معاليكم التكرم بإعمال أحكام المادة 31 من قانون العمل وتعديلاته رقم 8 لسنة 1996 وتشكيل اللجنة القانونية للنظر في ظل تلك الظروف الاستثنائية، مع الاستعداد الكامل للتعهد بمضمون الفقرة (هـ) من المادة سالفه الذكر والتي تعطي ضماناً للعمال بالعودة للعمل حال توافر ظروف العمل والقائمة على المنفعة المتبادلة بين أطراف عقد العمل، ملتزمين من معاليكم وحماية لآعمالنا وللمحافظة على ما وصلنا إليه من إنجاز في المجال السياحي، إفساح المجال وتسهيل كافة الاجراءات القانونية لأعمال نص المادة 31 من قانون العمل وإجراء المقتضى القانوني ووفقاً لصلاحيات القانونية والأجرائية الممنوحة لكم .

عشتم وعاش الأردن

في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم

"حفظه الله ورعاه"

جمال الضامن

نائب رئيس لجنة إدارة الجمعية